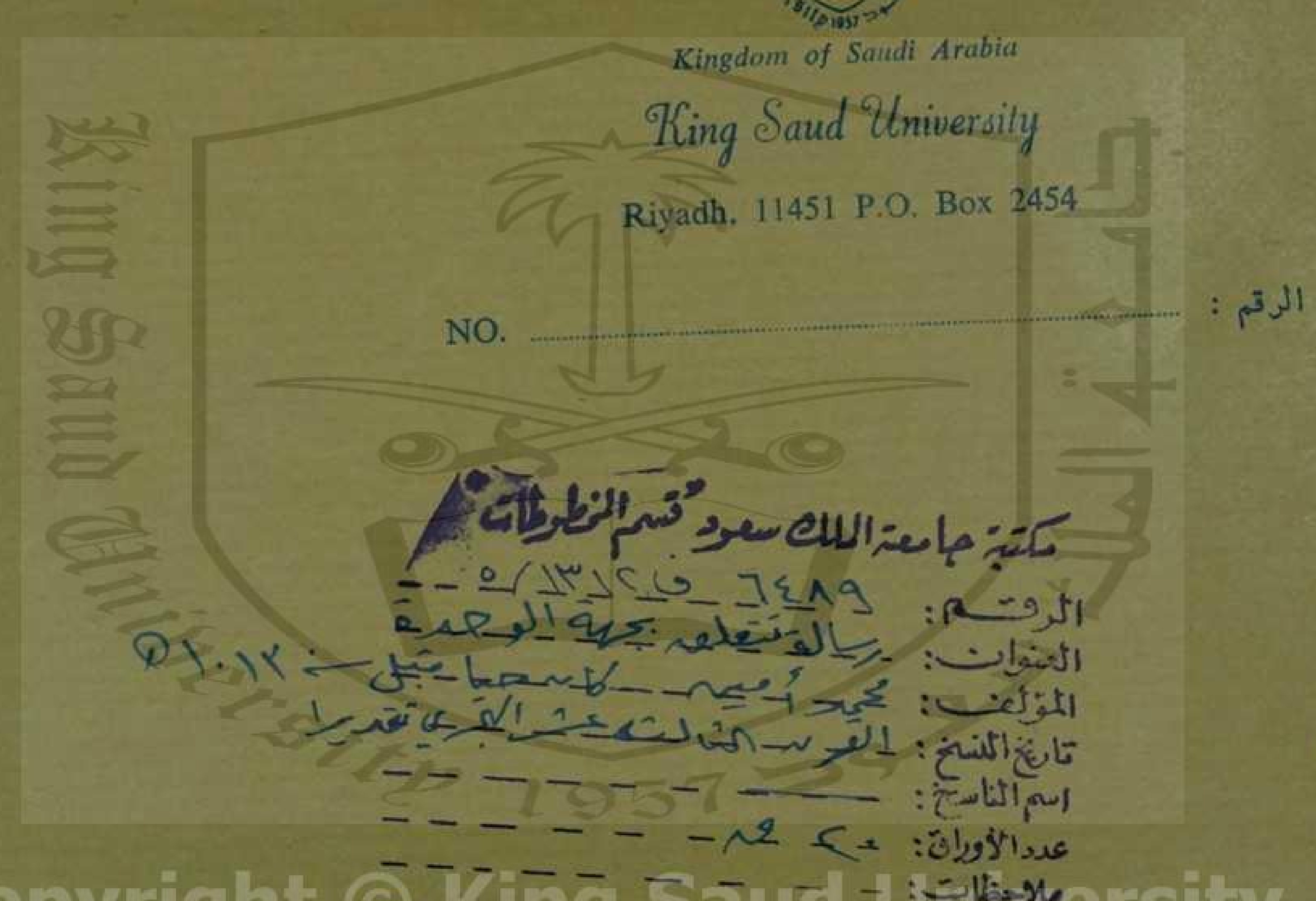


الرقم: ٦٤٨٩ ف ٢ / ١٣١٥
العنوان: رسالة متعلقة بجهة الوحدة
المؤلف: محمد أمين الاسطنبولي ت ١٢٠٠هـ
تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر الهجري تقديرا
اسم الناسخ:
عدد الأوراق: ٢ ق
ملاحظات:

١/٢

189 رسالة تتعلق بجهة الوحدة ، تأليف محمد أمين - كان

ر٠م حيا قبل سنة ١٠١٣هـ. كتبت في القرن الثالث

عشر الهجري تقديرا.

٢٠ ق ٢١ س ٥ر١٩×٥ر١٣ سم

٦٤٨٩ نسخة جيدة ، خطها تعليق مقروء .

الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ٣٣

١- الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح على جهة الوحدة .

نهوا رسالة محمد امين متعلقة بجهة الوحدة فى الفنارى شرح علي ايساغوجي رحمه الله عليه

تملكه عبد الكريم در بندى بن حمه اى قره طوره

حفيد شيخ احمد بيك زاده ١٣٤٤

ولو لم تكن لطالب كثرة ولما يكون من حقه كل اه لما تأمن من فوات شيء مما يعنيه وصرف الهمة الى ما لا يعنيه ولو لم يكن من حقك ان تعرف اه لما تأمن من فوات شيء مما يعنيه الكن التالي بكلا شقيه بط والمقدم مثله اتصالي لما كان من حق كل طالب كثرة تضبطها جهة وحدة ان يعرفها بتلك الجهة جرى عادة العلماء على تقديم الشعور باحدى امور ثلث ولما جرى عادة العلماء على تقديم الشعور باحدى امور ثلث فنقول باعتبار الجهة الاولى اه وباعتبار الجهة الثانية ينتج ولما كان من حق كل طالب ان يعرفها بتلك الجهة فنقول لكن المقدم ثابت وكذ التالي ولكن ثبوت المقدم

لما كان التالي بكلا شقيه باطلا ...

نظيره ..... هكذا لو لا ... ولو لم يكن من

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يفتتح به المنطوق والكلام حمد الله الواحد الذي
برأ الانام ونصب حججا دالة على وحدته على وجوه الدهور
والاعوام وابهى ما يترنم به البلغاء في الحدائق صلوة
من حليت بدرر كلماته الرموز والدقائق وهو محمد المبعوث
بمعجزاته الباهرة الى كافة الخلائق وبعد فهذه تحقيقات
شريفة بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان بل تدقيقات
غامضة تعجب لاستماعها الاذهان علقتها على البحث المتداول
فيما بين المحصلين الموسوم بجهة الوحدة بين المتعلمين
المشتملة على اشارات الى لطائف امور لا يلوح عليه اثر الا
رتبا بعد والمتضمنة على اشياء هي ام الكتاب وقد كنت
متماديا في مطالعتها ومتجاريا في مناظرتها حتى لم يخف شيء
من رموزها ورفعت الحجب والستار عن وجوه كنوزها
واطلعت فيها على نكات لا يهتدي اليها بدون المعلم الالهي
الالمعي ولا يسترشد بها الا الاوحدي فشمرت عن ساق
الجد لاستخراج نفائس درر قد احتجبت تحت جلابيب
عباراته واستكشاف عرائس غرر قد استترت
تحت براقع استعاراته مضافا اليها ما سمعته من استاذنا
المحقق مخدومنا المدقق بل عامة ما اوردنا من فوائده

وجملة

وجملة ما ذكرنا من فوائده فجاء بحمد الله رسالة جامعة
لفوائد لم يسمع لمثله الاذهان وحاوية لفوائد لم يطمثهن
انس قبلهم ولا جان فان ردها الاغبياء فيتقبلها
الاذكياء وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق واعلم
ان القوم قد اوردوا في اوائل كتب الفن بحثا طويلا وبينوا
فيه امورا يتوقف عليها الشروع على وجه البصيرة و
تعين في تحصيل الفن وسموه بالمقدمة وطولوا فيه
الكلام تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة والضبط تيسيرا
للمتعلم والمصنف تركها رأسا وقصر على ما هو المقصود
روما منه الايجاز وكون كتابه للمبتدي الذي تحصيله
عسري فلا ينفعه في تحصيله البصيرة ولا ما يوجب
الرغبة بل غاية امره ان يفسره المعلم على ما في الكتاب
والشارح لما اراد ان يقتفي اثر المتقدم تتميما للفائدة
وتكميلا للعائدة اورد ما هو ملخص ذلك البحث ولبه
وصدره بالامر بالعلم اهتماما بشانه لكونه مناط تحقيق
كلام القوم فقال اعلم ايها الطالب المسترشد ان
من حصل لكل طالب كثرة اي امور متكثرة علما كانت
او غيره مدونا او غيره كائنة تلك الكثرة بحيث تضبطها
اي تجعل تلك الكثرة مضبوطة بحيث لا يشذ منها ما يجب
دخوله فيها جهة وحدة اي جهة وامر صار سببا لاتحاد
تلك الامور المتكثرة في ذواتها والمتعددة في انفسها

واستحق بسببها عدها شيئاً واحداً وتسميتها باسم
واحد وتفردها بالتدوين ان كان من العلوم مثلاً كل
علم عبارة من المسائل المتكثرة المتعددة ومع ذلك
قد عدوها علما واحدا وسموه باسم واحد وتفردها
بالتدوين ان كان من العلوم مثلا كل علم عبارة من المسائل
المتكثرة المتعددة ومع ذلك قد عدوها علما واحدا
افردوه بالتدوين فلا شك ان هناك امرا يناسب
تلك الكثرة ويرتبط بعضها ببعض وبواسطته استحق
عدها علماً واحدا فذلك الامر هو جهة الوحدة بمعنى جهة
صارت سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور الكثيرة
واضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب
فقوله تضبطها صفة للكثرة احتراز عن المسائل
المتكثرة المجموعة من عدة علوم متخالفة مما لانها وان كانت
متشاركة في انها احكام بامور على اخرى لكن تلك
المشاركة ليست مما يستحق بسببها عد تلك المسائل
علما واحدا في حق كل طالب كثرة كذلك ان يتصور
كلا منها بخصوصها كما ان من حق طالب امر واحد ان يتصور
بخصوصه وقال ابونا واستادنا صدر المحققين لا زال
كاسمه صدرا للمحافل ما دام العقول ما من كثرة الا ولها
جهة تضبطها وتجعلها واحدة اعتبارية واقلها مشاركة
الامور في انها موجودات لكن منها ما اعتبر ضبط

تلك

تلك الجهة اياها كالمسائل المتشاركة في امر يعتد به كالموضوع
والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمسائل الكثيرة الغير المتشاركة
في امر يعتد به فقوله تضبطها اشارة الى جهة وحدة
اعتبر ضبطها كما هو المتبادر والا لما امكن ان يعتبر تخرج
المسائل المجموعة من العلوم اذ المشاركة المذكورة وان
كانت جهة تضبطها الا انها لم تعتبر لعدم كونها من
امر يعتد به هذا كلام تحقيقي لا ريب فيه الا انه
مبني على ان المراد بجهة الوحدة الامر الذي صار سببا
لوحدة الكثرة سواء استحق بسببها عدها شيئا واحدا
او لا ولا شك انه لا يوجد على هذا كثرة لا تضبطها
جهة وحدة كالمسائل المذكورة ومما يقتضي منه التعجب انه
اراد بعضهم بالجهة كما ذكرنا وقال مع ذلك ان قوله
تضبطها قيد واقعي لا احترازي اذ لا يوجد كثرة
لا تضبطها جهة وحدة فاعرف وقد اورد المتصدون
لشرح الكتاب على قوله من حق كل طالب كثرة انه لا
يفيد المقصود وهو انه من حق كل طالب المسائل المتصورة
المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذ الكثرة لكونها
مهملة في قوة من حق كل طالب بعض الكثرة فلا
يفيد المقصود وهو ظ واستصعد الامر فيه فتشبثوا
تارة بان التنوين بان في الكثرة للعموم كما في تمرة خير من
جرادة وتارة بان المهملة عند العلماء البلاغة قد تكون

في قوة الكلية دفعاً لترجيح احد المتساويين على الآخر
واقول هذا ابناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب
فقط ويكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين المضاف من
غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجوداً وعدماً واما
اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف والمضاف اليه
بان يعتبر الاضافة مقدماً على السور فيكون المعنى ان
من حق كل من يصدق عليه هذا المفهوم اى مفهوم طالب
الكثرة على قياس كل رجل يأتيني فله درهم لافاد المقصود
افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقبول حقيق اذا انا
اليه التمسك بحبل التوفيق فلا تصغ الى ما اوردوا فانه
وقع اول من وقع فيه من قلة التدبر وتبعه الباقون
لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر وهم يحسبون انهم يحسنون
صنعاً لبئس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون وبالجملة الحق
انه يليق بحال كل من هو طالب الكثرة ولمباحثه ليضبطها
ضبطاً معتبراً ان يعرفها اى تلك الكثرة المطلوبة بتلك
الجهة اى يتصورها بخصوصها بتعريف مأخوذ من تلك
الجهة الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالي بتلك
الكثرة ويكون بحيث تمتاز عما عداها فالعلم الحاصل بتلك
الجهة العلم الاجمالي وعلى الوجه الكلي اذ الكثرة لكونها
جزئيات يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئي ومفصلة بالاحساس
بها والمباشرة بكل منها على حدة وذا على تعذر امكانه لا يخفى

الابعد

الا بعد الشروع في تلك الكثرة وتحصيل كل منها فكيف يكون
مقدمة للشروع فيها والى هذا المعنى اشار بقوله وتحصل الشعور
بها اى العلم بتلك الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة
بتلك الكثرة قبل فيها اى في تلك الكثرة والشروع في
شيء التلبس به ولو بجزء منه فضمير بها راجع الى الكثرة
والباء صلة الشعور فيكون على منوال الضماير الآخر لكن بتلك
الجهة محذوف اعتماداً على ما سبق ذكره او الضمير للجهة والباء
سببية وصلة الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة
وامر التفكيك سهل واما كان تصور الكثرة المضبوطة
بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حق كل طالبها اذ لولاها
فاما ان لا يتصورها اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس
نحو الشيء وتوجه النفس نحو المجهول من جميع الوجوه محال
واما ان يتصورها لكن لا بخصوصها بل بوجه شامل لها
ولغيرها فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب لكونه فعلاً
اختيارياً لا يتصور بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب فلما
لم يتصورها بخصوصها بحيث يمتاز عما عداها بل بوجه عام لم ينبعث
منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم يتميز عنده المطلوب عن غيره
فلا يتحقق ارادة تتعلق بخصوصها فيمتنع الطلب بخصوصها ولئن
اندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك الوجه العام الشامل
لها ولغيرها فعسى ان يؤدي الطلب الى غيرها فيفوت
ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه واما ان يتصورها

بخصوصها لكن لا بتلك الجهة بل يتصور كل واحد من تلك
الكثرة بخصوصه فيتعسر بل يتعذر لكثرتها بل عدم تناهيها
فعلى هذا التحقيق قوله حتى يأمن اى الطالب من فوات
لشيء مما يعنيه وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة ويأمن عن
صرف الهمة وشطر من الزمان الى ما لا يعنيه وهو ما لا يكون
منها كيلا يكون ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فائدة
للامر الثاني فيرد ان المناسب اما ذكر فوائد جميع الاقسام او
الاقتصار على فائدة القسم الثالث وهو التفصي والخلاص
عن التعسر بل التعذر اذ النفي والاثبات في الكلام المقيد بقيد
يتوجهان الى القيد وهو ههنا قوله بتلك الجهة الا ان
يقال اذا تعذر تصور كل بخصوصه يمضي اوقاته مصروفة في
شرط الطلب الذي هو تصور المطلوب فلم يحصل بعد فلا يتصور
الفراغ منه الى تحصيل المط فيفوت ما يعنيه وهو المط
ويضيع وقته فيما لا يعنيه وهو شرط المط فاذا تعسر
فيصرف شطرا من الزمان الى تحصيل الشرط فربما لا
يبقى له ازمان الى تحصيل المط او يمله تحصيل الشرط
فيتقاعد عن الطلب بعد الشروع فيفضي الى الفوات
والضياع وبالجملة ما فائدة الامر الثالث ايضا يفضي الى
الامن من الفوات والضياع واما بيان حصول الامن من
الفوات والضياع عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة
فهو ان من تصور مثلا علم الرسم فقد تمكن تمكنا تاما

من ان يعلم كل مسئلة ترد عليه انها منه ام لا بواسطة حصول
مقدمتين كليتين حاصلتين من طرق التعريف وعكسه بان
يضمها الى صغرى سهلة الحصول فيحصل له مطلوبه وبذلك
من سلك طريقا لم يشاهده لكن عرف اماراته فانه
على بصيرة في سلوكه ومن حق ذلك الطالب ايضا
ان يعرف غايتها اى يصدق بفائدة مختصة بها في
اعتقاد الطالب معينة ومترتبة عليها في الواقع ومعتدة
بالنظر الى مشقة تعرض له في تحصيل ذلك الكثرة
فيصدق بان الشيء الفلاني فائدتها سواء كان ذلك
التصديق ~~تلك الفائدة~~ المذكورة من حق جازما او
غير جازم فالمعرفة ههنا لكونها بمعنى التصديق لم
يعطف قوله غايتها على الضمير المنصوب في ان يعرفها
بل اعاده تنبيها على ذلك وانما كان التصديق تلك
الفائدة المذكورة من حق الطالب اذ لو لم يصدق بفائدة
كذا فاما ان لا يصدق بفائدة فيه فيستحيل اقدامه
عليه والشروع فيه اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا
لا يكون بدون التصديق بان لها فائدة ما على الوجه الكلي
فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا يترجح شيء مما يؤدي الى فائدة
ما على ما سواه لحصول تلك الفائدة من كل منها فانبعاث
الشوق الى كل واحد بخصوصه دون واحد ترجيح بلا مرجح او
يصدق بفائدة مختصة بها لكن لا يصدق بما هو متعين

بان يصدق بان لها فائدة تختص بها فلا ينبعث منه شوق ايضا
واحد بخصوصه دون واحد بترجح لان اصل الفائدة مشترك بين
جميع الافعال ووجود الاختصاص ليس امرا شوقيا ينبعث النفس
لاجله اليه دون غيره واما كون تلك الفائدة مترتبة عليها
في الواقع ومعتدا بها فانما هو ليزداد الطالب بعد الشروع
جدا اى جده وجهده على انه تميز ونشاطا اى سروره و
تلذذه الوجدان ما يتمناه ويعتقد حصوله بما شرع فيه
ولا يعد سعيه وكده عبثا بلا فائدة في نظره او عرفا اذ لو
اعتقد بما لا يترتب عليه فربما زال اعتقاده في اثناء سعيه
لعدم وجدان المناسبة بين ما اعتقد مترتبه وبين ما حصل
له فيصير عبثا بلا فائدة في نظره فيقع الفتور في سعيه
ولو اعتقد بما لا يعتد به مما يترتب عليه لعدّ الفروع كدّه فيه
وبذلك يفتر جده ويضعف همته فالعبث ما لا يترتب
عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به ثم اعلم
ان كل امر يترتب على الفعل فهو من حيث انه على طرف
الفعل ونهايته يسمى غاية ومن حيث انه يترتب عليه
ثمرة ونتيجة يسمى فائدة فهما يتغايران اعتبارا و
يعمان الافعال الاختيارية وغيرها لكن الغاية منها ما يكون
باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل فمن حيث انها يترتب
المطلوبة للفاعل يسمى غرضا ومن حيث انه لصدور الفعل
لاجله يسمى غاية فالغرض والعلة الغائية يختلفان ايضا اعتبارا

ومنها

ومنها ما لا يخفى لذلك كالعقود على كثير من توجه الى زيادة مصدقيه
وافعاله كلها من هذا القبيل فان لها فوائد جمة ومصالح لا تحصى
ومع ذلك غير معلل بالاغراض عند اهل الحق لما بين في موضعه
والمراد بغاية العلم غاية تدوينه وتحصيله ومعنى معرفته غاية
العلم ان يعلم غايته دعت المدون الى تدوين العلم واعلم
ان من حق الطالب ايضا ان يصدق بموضوعية موضوع
تلك الكثرة ان كانت من العلوم المدونة ليحصل له زيادة
تميز للمطلوب عن غيره وزيادة بصيرة في شروعه لان تمايز
العلوم في ذواتها تمايزا معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات
فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت من العلوم المدونة
لتم تفصيله بلا كلفة ويستقام به تفريع قوله جرى عادة
العلماء آه وحصل الالفة وما يقال من ان قوله ويحصل الشعور
بها اشارة اليه بطريق ذكر اللازم وارادة الملزوم اذ التصديق
بموضوعية موضوع العلم يحصل العلم الاجمالي بمسائل العلم فمردود
بانه مع كونه حملا للعبارة على خلاف ما يتبادر منها لا يفهم من
تقييده بقولنا ان كانت من العلوم المدونة لكون الكثرة
اعم من العلوم مع غيره او بانه لانه اعم لكونه لازما لمعرفته برسم
المشار اليها بقوله ان يعرفها بتلك الجهة وللتصديق بفائدتها
ولا دلالة على العام على الخاص باحدى الدلالات الثلث والقول بان
الاخرين مذكوران ضمنا لا يسمن ولا يغني من جوع واعلم
ان المقصود الاصلي ههنا انه جرى عادة العلماء في اوائل تصانيفهم

على تقديم الشعور بتعريف العلوم اه لان لكل علم كثرة تضبطها جهة
وحدة ذاتية او عرضية وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من
حق كل طالبها ان يعرفها بها فكل علم من حق طالبه ان يعرفه
بها لكونها نظرية تحتاج الى البيان فجرى عادة العلماء اه فقوله
من حق كل طالب كثرة اشارة الى الكبرى فقدم رعاية لطريق
التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد التعميم في قوله ولان لكل علم من العلوم
المخصوصة المدونة كثرة اى مسائل كثيرة لكون لا يلائم قوله فيما
يسمى باعتبارها تعد مسائله باضافة المسائل الى ضمير العلم ولو
قال باعتبارها فتعد علما لكان اولى تضبطها اى تلك المسائل
الكثيرة جهة وحدة وتصيرها اشياء واحدا بعد ما كانت
متعددة في انفسها ومتكثرة في ذواتها فتلك الجهة اما امر
ذاتي على ما اشار اليه بقوله ذاتية فهي مرفوعة على انه صفة لجهة
وحدة واما امر عرضي على ما سيجيء والضمير في قوله باعتبارها
راجع الى جهة الوحدة الذاتية وتقديم الصلة للاهتمام لا للحصر او
الحصر الاضافي بالنسبة الى غير جهة الوحدة اذ باعتبار كل من
الجهتين يعد مسائل المتكثرة علما واحدا اذ جميع مسائل جميع العلوم
مشاركة في انها تصديقات واحكام يعد على الاخرى ومع ذلك
لم يعد علما واحدا ولم يتمي افراده بالتدوين والتعليم بل
جعل طائفة طائفة وعد كل طائفة علما خاصا وليس ذلك الا بواسطة
امر ارتبط به بعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف
الاخر سواء كان ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات

مسائله

مسائله راجعة الى شيء واحد او غاية بان يتحد مسائله في الغاية
فجهة الوحدة الذاتية هي الموضوع لكونه امرا ذاتيا لا كون تلك
الكثرة باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة
عارض لها فلا يكون امرا ذاتيا فالشارح تسامح حيث قال وهي
اى جهة الوحدة الذاتية كونها اى كون تلك الكثرة باحثة
البحث في اللغة التفحص والتفتيش وفي الاصطلاح يطلق على معان
ثلثة الاول المناظرة والمباحثة والثاني اثبات النسبة الايجابية و
السلبية بالاستدلال والثالث حمل شيء على شيء واثباته له وهذا
هو المراد في بحث الموضوع بقولهم موضوع كل علم ما يبحث عن اعراضه
الذاتية وبينه وبين الثاني عموم وخصوص والمراد بكون الكثرة باحثة
عنه البحث واقعا فيها لا ان نفسها باحثة وهو ظاهر عن الاعراض
الذاتية لشيء واحد اى عن الاحوال المستندة الى ذات لشيء واحد
اما بلا واسطة شيء كما في العرض الاول او بواسطة امر مساو له جزئية
كان او خارجا لكنه عن داخله على المحمول وسيجي زيادة تحقيق
لهذا الكلام نعم كون الموضوع جهة الوحدة باعتبار رجوع
موضوعات المسائل اليه وكونها باحثة عن احواله فان قلت
هلا حصروا جهة الوحدة الذاتية في الموضوع مع ان المحمول
ذاتي ايضا يصلح ان يعتبر سببا للوحدة باعتبار كون المحمولات
المسائل المتكثرة راجعة اليه كما قيل محمول العلم ما ينحل اليه محمولات
مسائله قلت نعم لكنهم لم يعتبروا المحمول في جهة الوحدة لكون المقصود
من العلوم بيان احوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب لذوات

للموضوعات ومن ههنا سمعتهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات
بان يبحث في هذا الفن عن احوال شيء واحد او اشياء متناسبة وفي ذلك
عن احوال شيء اخرى لا يتجوزون رجوع المحمولات الى ما يميزها ولا تمايزها
بتمايزه ولانه لو اعتبر التميز بالمحمول لكان علم واحد علوما جمة لاشتماله
على طوايف كثيرة من المسائل فان قلت بين ان ما اوجب قولهم العلم
هو المحمولات المنتسبة قلت كانه تشديد لبيان ان المقصود في العلوم
نسبة المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها فتبصر سواء كان وحدة ذلك المحمولات ١٢١
الشيء الواحد المبحوث عنه وحدة حقيقية كالعدد الموضوع لعلم
الحساب او اعتبارية بان يكون اشياء متعددة متناسبة يعتد بها في امر
واحد ما ذاتي كانواع المقدار المشاركة فيه لعلم الهندسة وكالكتاب
والسنة والاجماع والقياس المشاركة في الدليل الذي هو جنسها
لعلم اصول الفقه او عرضي كموضوعات سائر الطب المشاركة
في الانتساب الى الصحة التي هي الغاية في ذلك العلم وكالمعلومات التصورية
والتصديقية المشاركة في الايصال الى المجهول الذي هو عرضي لهما
لعلم المنطق عند من يقول موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية
والمعقولات الثانية وهو واحد وحدة
حقيقية كذا قيل وفيه بحث وتضبطها ايضا جهة وحدة عرضية
وهي الامر العرضي الذي سبق منا الوعد اليه لكن هذه الجهة تتبع الجهة
الاولى الذاتية في انها يعد باعتبارها ايضا المسائل الكثيرة علما واحدا
لان الاولى لكونها امرا ذاتيا لها افضل وانها على الثانية لكونها امرا
عرضيا على ان الغايات تابعة في الوجود المعلول التابعة للموضوعات فكونها

جزءا

جزءا من العلوم الثانية تبعية للجهة الاولى في الوجود ايضا وذلك
الامر العرضي المسمى بالجهة الوحدة العرضية لكونها اي تلك الكثرة
آلة في العلوم الآلية كالنحو والمنطق مثلا والآلة هي الواسطة بين
الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار في وصول اثره
الذي هو المقطعة الى الخشب واستتباعها اي تلك الكثرة غاية
واحدة اي كونها متشاركة في الغاية وقد يسامح فيها ايضا حيث
فسر الجهة الوحدة العرضية باستتباع الغاية وهي نفس الغاية ثم اعلم
ان الآلية وان كانت مختصة التي يكون آلة لتحصيل شيء اخر غيره
في نفسها لكن الغاية لا اختصاص لها بعلم دون علم اذ ما من
علم آلي او غيره الا وله غاية فائدة تترتب عليه لكن العلوم
الغير الآلية وهي ما لا تكون في انفسها آلة لتحصيل شيء اخر كانت
مقصودة بذواتها غايتها حصولها انفسها واما العلوم الآلية
فغايتها حصول غيرها فان قلت فعلى هذا لا يكون غاية
العلوم الغير الآلية جهة وحدة عرضية لعدم خروجها عنها
على ان كون غاية الشيء غاية لنفسه غير معقول اذ غاية الشيء
علة له ولا يتصور علية الشيء لنفسه قلت المغايرة الاعتبارية
كافية للعلية والخروج فان قلت بقي لنا ما هي فان الامر
اشتبه علينا قلت استمع لما نقول فان الغاية ما يكون بحسب
وجوده الظلي علة لذي الغاية بحسب وجوده الاصلي فاللازم
كون تلك العلوم التي هي موجودات ذهنية وصورة عقلية باعتبار
وجودها في الذهن لا بذواتها بل بصورها كما اذا تصورتها

قبل تحصيلها علة وغاية لنفسها باعتبار وجودها في الذهن بذواتها
كما اذا حصلتها فانها حينئذ تكون حاصلة بذواتها في الذهن ولا شك
في تغاير الاعتبارين وخروجها باعتبار عن نفسها باعتبار اخر كذا
قالوا ولا يخفى ما فيه وعندي ان معنى كون غاية العلوم الغير الآلية
انفسها ان غاية تحصيلها والامر الباعث عليه هو انفسها لا غير
فلا اعتبار اصلا بقي العلوم التي غاياتها انفسها وحصولها بذواتها
كالطبيعية على ما قيل ليس غايتها خارجة عنها فكيف بعدا الغاية
جهة الوحدة الوصية الا ان يقال حصولها خارجة عنها ايضا
وما يحكى لكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة مضبوطة بجهة وحدة
اما ذاتية او عرضية جرى عادة العلماء العادة هو الفعل الاختياري
الذي دام وتوقع اوكثر واذا قل سمي نادرا اتفاقا في تصانيفهم
على تقدير ما يفيد الشعور والمعرفة الاجمالية بمسائل العلم موقوفة بتعريف
العلوم ورسمها في مفتتح تصانيفهم باحدى الجهتين فحاصله جرى
عادتهم على تقدير رسم العلم باعتبار احدى الجهتين على المقاصد ليحاذ
العلم المطلوب عند الطالب عن غيره فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون
على بصيرة في طلبه ويجوز تعلق بتعريفها العلوم على تقدير الشعور
اي تقديمها سببه وقوله وغايتها عطف على الشعور بتقدير
المضاف اي وجرى عادتهم على تقديم بيان غايتها وكذا قوله
وموضوعها ويجوز عطفهما على تعريف العلوم ليكون في حيز الباء
بتقدير ذلك المضاف اي وعلى تقديم الشعور بتلك المسائل ببيان
غايتها وموضوعها وعطفه على تعريف العلوم وجعل الشعور

بمعنى

بمعنى التصديق يستلزم ان يكون الباء صلة للشعور بهذا الاعتبار وسببية
باعتبار المعطوف عليه وعطفه على صلة الشعور المحذوف يحتمل فلذلك در العلامة
حيث جرت عادتهم في مفتتح تصانيفهم على تقديم رسم العلوم باحدى
الجهتين وبيان موضوعها وغايتها على الشروع في مسائلها ليكون
المتعلم كمن ركب على متن عمياء وخبط خبط عشواء الشروع في
الشيء التلبس ولو لم يكن من اجزائه بعض كتعلم الكلي اذ لا يحكم
لمن جلس داره بقصد المسجد انه شارع في سفر الهند مثلا و
اما تعريفهم موضوع الفن كتعريف النحاة الكلمة فلكونه من المبادي
التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية الموضوع
اذ الموقوف عليه هناك تصور مفهوم موضوع الفن فتبصر ان
كنت ذا فطنة ولم يسلك المصنف هذا المسلك المتعارف فيما بينهم
وما منعه الايجاز فنقول مقتصرا على اشهر معرفا للمنطق باعتبار
الجهة الاولى الذاتية المنطق اي المفهوم الكلي الاجمالي الشامل لجميع
المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق فان لفظ المنطق والجميع
اسماء العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يطلق على المسائل المخصوصة
الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسائل الشخصية وعلى الملكة الحاصلة
من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى مفهوم كلي اجمالي شامل
لجميع تلك المسائل والثالث الاولى لا يقبل التعريف بالطريق
المعتاد وانما نوصل اليه ويعرف بتعريف جامع ومانع باعتبار
الرابع والمنطق مصدر كالنطق يقال للصوت وحروف يفهم منها
المعنى وقد يطلق على ادراك المعقولات ويخص المعنى الاول باسم المنطق

و الظاهري و الثاني بالباطني فلما كان ميتقوي كلا ميتي المنطق بهذا الفرح
الشفاء العلم من النطق وسمي بالمنطق فانه منبع النطق ومعدنه ووضع
بازاء مفهوم كلي وجاء تفصيله قوله علم اي اصول وقوانين يبحث فيه عن
العوارض الذاتية وهو الخارج المحمول على الشيء اللاحق له اما لذاته بلا
واسطة في العروض اي لا يكون هناك امر هو عرضه العارض بالحقيقة
او بواسطة تريفيق للعروض فلا يكون هناك عروضان بل عروض واحد
منسوب الى الواسطة اولا وبالذات والى المعروض ثانيا وبالعرض كما
اشتهر في الحركة بالنسبة الى السفينة انها عارضة لها بلا واسطة
وي الى بواسطة السفينة وهو المعنى بالواسطة في العروض الاولى
هو انتفاء الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت التي هي
اعم اذ هي ما يكون سببا للثبوت للشيء ماخوذ سواد يثبت الشيء ما الثابت
لهذا السبب اوليم يثبت بشهادة انهم عدوا الالوان من الاعراض
للسطوح مع انها فاضت عليها من المبدا الفياض وهو واسطة
في الثبوت وما يفهم من الحاشية للمصنف للعلامة الكبرى من ان
المعتبر في العرض الاول هو انتفاء الواسطة في الثبوت فمحمول على
انتفائه في ضمن الواسطة في العروض او الامر مساويه و بواسطة
هو استعداد يختص بالامر المساوي اي يكون هناك واسطة في العروض
منعرض اولا وبالذات وللمعروض بتبعيتها بشرط ان يكون
ذلك الواسطة مساويا له جزءا كان او خارجا عنه هو التحقيق
فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات اما بلا واسطة كما في العرض الاولي
او بواسطة كما يستند اليها بلا واسطة كما في اللاحقة الامر مساويه واما

مايل

ما يلحق الشيء بواسطة الامر الخارج الاعم كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة
كونه جسما او الخارج الاخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه
انسانا او المتباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار فيسمى اعراضا
غريبة لما انها لم تستند الى الذات فيها غرابة بالقياس اليها والعلوم
لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها اذ الا يصح في العلم
ان يبحث فيه عن الاثار المطلوبة لانا لها شيء واستعداد يختص به
يترتب عليه بسبب ذلك الاستعداد اثار مخصوصة تسمى بالاثار المطلوبة
وتطلب في العلم لكونها حال الموضوع في الحقيقة واما الاثار المترتبة
بسبب استعداد غير مختص فهي بالحقيقة حال الامر الذي ذلك الاستعداد
مختص به كالامر الاعم او الاخص او المباين فتقييد الاعراض بالذاتية
لمجرد التوضيح وبتم التوفيق بوجه ما اليس في العلم ما يبحث فيه عن عرضه
الغريب حتى يدخل فيما يبحث عنه فيخرج بقيد الذاتي فيكون قيدا
احترازيا ومما يهم ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض
الذاتية للشيء دائر يرجع البحث فيه اليها بان يحمل موضوع العلم موضوع
المسألة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له او يحمل نوعه موضوع المسألة
ويحمل ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او ما يعرضه لامر اعم كلي بشرط
ان لا يتجاوز عموم موضوع العلم او يحمل عرضه الذاتي او نوعه
موضوع المسألة ويحمل عليه العرض الذاتي او الامر الاعم بالشرط
المذكور فلا يعد ان العرض الذاتي بالتفسير المذكور يلزم ان
يكون مقتضى الذات او لوازمه فيلزم ان لا يكون محمولات مسائل العلم
اعراضا ذاتية لموضوعات العلم بل يلزم من ظاهر العبارة ان يكون

الموضوع كثقة المسايل موضوع العلم اذ النظر في البحث عن الاعراض الذاتية
للشيء في العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك الشيء الذي هو موضوع
العلم ولعل ان الامر ليس كذلك اذ ما من علم من العلوم منقولها ومنقولها
الا ومحمولات اكثر مسايلها اخص من موضوعاتها وموضوع اكثر مسايلها
اخص من موضوع العلم فقولهم ما يبحث في العلم عن الاعراض الذاتية
مجمل ومفصله ما ذكرنا في حدها فان ذلك وما فيها من ان العرض الذاتي
هو الشامل لها اما على الاطلاق او على سبيل التقابل احمل يختص ذلك
الشيء في لحوقه له ان يعتبر نوعا مخصوصا متهيا بقوله كالحركة و
السكون بالنسبة الى الجسم فردا المحمولات اكثر مسايل العلوم وان كانت
على سبيل التقابل لكن الموضوع مما يحتاج في لحوقها له الى ان يصير نوعا
معينا فلا يكون عرضا ذاتيا ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام
ليحيط الناظر باطراف المرام لكونه مما تتزلزل فيه اقدام الافهام
وبعد بقي ابحاث طويناها على غرها لئلا يفضي قبل المقاصد
ويتصور حد المحصلين فعلم من هذا التحقيق ان كلمة عن في قوله
عن الاعراض الذاتية داخلة على المحمول والمقصود انه يحمل فيه
الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات عليهما والمراد المعلومات
التصورية والتصديقية والمراد من المعلومات التصورية الامور
الحاصلة صورها في العقل مجردا عن الاذعان والتصديقية ما
حصل ادراكها على وجه الاذعان كوقوع النسبة ولا وقوعها
المدركة على وجه الاذعان معتبرة في تلك المعلومات من حيث
نفسها اذ نفع تلك المعلومات في الايصال اي في ايصال العقل الى

بجعل

بجعل تحصيل المجهولات التصورية والتصديقية قوله من حيث نفسها ظرف مستقر
اما حال من التصورات والتصديقات او صفة لها كما في قولنا الكلي الطبيعي
من حيث هو هو والماهية من حيث هي هي اذ المعنى ان التصورات والتصديقات
بها مطلقا موضوع المنطق بل ماخوذة ومعتبرة من حيث نفسها
والسر في ذلك انه لو كان البحث عن احوال المعلوم مطلقا يلزم ان يكون
جميع العلوم من المنطق اذ لا يبحث في علم الا عن حال احد المعلومين
كما قيل موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقايد
الدينية فلا بد من التقييد ثم القيد هو نفعها في الايصال اي
واصحه موصلة او ما يتوقف هو عليه الايصال وما يتوقف هو عليه
اذ هما من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في المنطق المطلوب
اثباتها بالبراهين فانها تجعل محمولات مسائل المنطق لكونها راجعة الى
الايصال وما يتوقف هو عليه والايصال وما يتوقف هو عليه
محمولات الفن هو ما تنحل اليه محمولات المسايل فلا يكون جزءا من
الموضوع وقيدا له وذلك لان الموضوع وقيده يجب ان يكون مسلم
الثبوت في العلم لا يثبت الموضوع ولا قيده في العلم بل في علم
اعلى منه حتى ينتهي الى ما هو موضوعه بين الثبوت كالموجود
والسر في ذلك ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية
للشيء كما هو معنى الهلية المركبة ولا شك انها تتوقف
على الهلية البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب شيء عليه ما قيل
من ان فيما الموضوع الايصال المطلق والاحوال المطلوبة
هي الايصالات الخاصة فمزيف بان الايصالات الخاصة اخص من موضوع

من موضوع المنطق فلا يخفى مطلوبة بالبرهان لما ادا المبرهن عليه انما هو الاثار المطلوبة
والاعراض الذاتية بما مر غير مرة ومن قال الصغير في نفسها راجع الى
الاعراض الذاتية فان الموصل وجزؤه وان كان هو المعلومات لكنها
ما لم يتصف بتلك الاحوال لا يصير موصلا ولا جزؤه فان المعلومات ما لم تعرضها
او فصلا لا يكون جزء موصل وما لم تعرضا او رسما لا يوصل الى الكنه
ولا يميزه فلتلك الاحوال مدخل في الايصال فهو ما فيه تضيع قصد
من الاشارة الى ان الموضوع معقد لم يثبت ببرهان مبين واعلم ان المراد
بالمعلومات التصورية في هذا التعريف ليس جميع المعقولات الثانية بل
المعلومات التصورية التي تنطبق عليها المعقولات الثانية كمفهوم
الحيوان مثلا كمن ذاهبة في ضبط هذه المعاني فان فيها التشبث للبنان
ولا تصور حذلك ولا تفتح فعليك بما ننقل عن الاطناب والاطالة
اذ ليس غرض سوى البيان والافادة واعلم ان مو
ضوع المنطق عند البعض هي المعقولات الثانية كما اشار
اليه بقوله او المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
للمعقولات الثانية فكلمة او لتقسيم الحد الى حده اما كذا او كذا
على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخرين كذا لا للشك والابهام
حتى ينافي التحديد ولا على معنى انه ان له حدين حتى يقال ان الحد
لا يقبل القسمة فخذها بقوة وكن من الشاكرين المعقولات
الثانية هي الاحوال العارضة للشيء بحسب وجوده الذهني اي
ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضه هذا هو المراد بقول
من قال هي ما لا يعقل الا عارضا لمعقول اخر في الذهن بسببها

لكونها

لكونها متعقلة في المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا ترى انه لا يمكن ان
يعقل معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وكذا الجزئية
فان منشاء اتصاف المفهوم الكلية والجزئية انما هو الحصول
الى العقل فالجزئية ايضا من العوارض الذهنية ولا مدخل لعروضها
للوجود العيني وما اشتهر من ان كل ما حصل في الخارج فهو جزئي
معناه ان كل ما هو موجود في الخارج فهو بحيث اذا حصل في العقل كان
جزئيا ومانعا لا ان ما هو في الخارج متصف من حيث انه فيه بعرض له
الجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من العوارض الذهنية و
المعقولات الثانية محل تامل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم
بحيث لو حصل في العقل لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين والجزئية
عبارة بحيث لو حصل في العقل امتنع ذلك وهذا الكون من الاحوال
العارضة للمفهوم في نفس الامر لا في الذهن اذ لا يتوقف على
امكان حصول فيه الجبار شريك الاثم عدوا وذاته تعالى
المخصوصة المقدسة تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا جزئيا
حقيقيا مع ممتنع الحصول في الذهن لانا نقول اتصاف المفهوم
بهما في نفس الامر اما في الخارج وهو محال بالضرورة او في الذهن
فلحصول الوجود الذهني مدخل في عروضها لا بمعنى ان الوجود الذهني
قيد في الموضوع بحيث يصير القضية ومنفية بل بمعنى ان الو
جود الذهني مصحح للعروض ومصداقه فالمعروض هو المفهوم
من حيث هو هو بشرط الوجود الذهني واما الاحوال التي لا مدخل
فيها للوجود الذهني واما تعرض الشيء في الخارج كالحركة للجسم والاحراق

للنار والاضاءة للشمس فيه لازم الوجود وما لا مدخل لعروضه للشيء
من الوجودين بل كلما وجدت الماهية كانت متصفة به وعارضة هي
لها كالزوجية للاربعة فيه لازم الماهية ففي هذا قوله التي لا يحاذي
على بناء المجهول اي لا يوصف بها اي تلك المعقولات الثانية امر حال كون
ذلك الامر موجودا في الخارج صفة كاشفة للمعقولات الثانية مرادا بها
معناها الاصطلاحي اي المعقولات هي الاحوال التي لا يوصف شيء بها
باعتبار وجودها الخارجي بل هي من العوارض الذهنية العارضة
للاشياء بحسب وجودها الذهني على ان يكون النفي راجعا الى القيد وهو
قوله في الخارج فلا ينتقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى لان
المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى مثل الكليات الفرضية ليس من العوارض
الذهنية للشيء لما حقق من انها انواع لافرادها الفرضية فهي
ذاتية فلا يكون احوال الا نحو العموم المطلق لا يعقل الا عارضا لغيره
في الذهن وليس في الاعيان ما يوصف به على ما قرره في شرح التجريد
لكنه من المعقولات الثانية على ما قرروا من ان قوله التي لا يحاذي بها آه
لا يصح الا ان يكون صفة كاشفة والا لانتقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة
الاولى فناش من الغفلة التام عن تحقيق المرام او من قلة الا
هتمام بتدقيق الكلام وبما جئناك بآية بينة ظهر عليك ظهور
نار القرى ليلا على علم ان المعقولات الثانية هي المعلومات المتصورة
العارضة للاشياء معلومات تصورية او تصديقية كمفهوم الكلي
العارض لمفهوم الحيوان او الانسان في مفهوم القضية العارضة
لقولنا الانسان كاتب فان مناط اتصافه بالاحتمال باحتمال الصدق

والكذب

والكذب الذي هو مفهوم القضية انما هو باعتبار حصوله في
الذهن فان العقل يلاحظ اولا مفهوم قولنا الانسان كاتب ثم
يعتبره الى الواقع ويحكم عليه بانه يحتمل ان يطابقه او لا يطابقه
كما انه يلاحظ اولا مفهوم الحيوان ثم يعتبره الى زيد وعمرو ويحكم بانه
صادق على كثيرين ومشترك بينهما ومن ههنا قيل ان المعقولات
الثانية لوازم بينة بالمعنى الاعم فلا نفع المقول من قال ان
المعقولات الثانية كالمعلومات قسمان تصورية او تصديقية فموضوع
المنطق على تقدير ان يكون المعقولات الثانية واحدا ايضا
باعتبار لا حقيقة او على تقدير كون المعلومات واحدا ايضا حقيقة
والنوع ثم فهذا الكلام بعيد عن التحقيق بمراحل واذا
وعيت ما تلي عليك من البينات فاستمع لما نتلو عليك
من الابيات الاشياء التي تعرض لها المعقولات الثانية
اعني معروضاتها تسمى او لا المعقولات في الدرجة الاولى فهي مندرجة
تحت المعقولات الثانية اندراج الجزئي تحت الكلي كمفهوم
الحيوان المندرجة تحت مفهوم الجنس والانسان تحت
النوع وللمعقولات الثانية احوال منها ما يشمل ويسري
الى المعقولات الاولى وليست هي مستقلة فيها لكونها موصلا
وجزء موصل ومنها ما لا يشمل ولا يسري اليها بل يختص بها
لكونها من العوارض الذهنية وكذا الى في كل كلي خارج
من احوال الانسان ما لا يستقل هو فيه بل يتصف به باعتبار
الشخص لكونه كاتبا وقائما وقاعدا ماشيا ومنها ما

ما لا يسرى الى الافراد ولا يشملها ويختص به لكونها كليا ونوعا
وعلى ما ذكر ظهر ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع الاحوال
المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها بالنسبة الى المعقولات
الاولى المندرجة تحتها ولهذا لم يطلق البحث عن احوال المعـ
المعقولات الثانية بل قيده بقوله من حيث تنطبق على جميع
اي تشتمل تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى اشتمال
الكلي على جزئياته الا يبحث في المنطق عن الاعراض الذاتية
للمعقولات الثانية مطلقا بل عن اعراضها اللاحقة لها من حيث
انطباقها واشتمالها على المعقولات الاولى فيجري عليها احكام
كلية باعتبار المعقولات فيسري تلك الاحكام وينتقل الى الجزئيات وتتعين
احكامها منه تلك الاحكام الكلية عند تماس الحاجة اليها
لكون تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات القضايا الكلية
المشتملة على تلك الاحكام وبهذا الاعتبار صار مسائل
المنطق قوانين فهو مجموع قوانين الاكتساب مثلا يحكم
على الحد التام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف
عليه الايصال الى محمولات مسائله راجعة الى الايصال
وما يتوقف عليه الايصال فيعرف به حال الحيوان الناطق
والحيوان الحساس الحاجة ايجاد الموصل انما هو الطباع
المتصورة من حيث انه الى فيضم القضايا الكلية المشتملة
على تلك الاحكام الكلية على صورى سهلة الحصول فيقال
الحيوان الناطق مثلا حد تام وكل حد تام يوصل الى الكنه

وهذا

وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل
الى الكنه ويقال ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول
والشكل الاول منتج ينتج انه منتج لكن ينبغي ان
يعلم ان من قال موضوع المعلومات التصورية انه لا ينكر
كون الموضوع المذكور في مسائل المنطق معقولات ثانية
وانه لا يريد بالمعلومات التصورية مفهومها فان مفهوم المعلوم
التصوري معقول ثان كمفهوم الكلي وان من قال مو
ضوعه المعقولات الثانية لم يرد به الا ما صدق عليه مفهوم
المعقولات الثانية كمفهوم الجنس والنوع والحد والقضية
وغير ذلك ولم يرد ايضا انها موضوع الفن مطلقا بل
باعتبار نفعها في الايصال اذ من احوال المعقولات
الثانية ما يعرض لها لا باعتبار نفعها في الايصال و
ان سرى وتادى الى المعقولات الاولى لكونها ممكنا و
ممتنعا مثلا لكنه لم يذكره اعتمادا على ما سبق في
التعريف الاول لكن لا نزاع لاحد في كون محمولات
المسائل المنطقية معقولات ثانية يرشدك انهم
قالوا القضايا المستعملة في المنطق كلها ذهنيات وهي القـ
القضايا التي يكون حكمها مخصوصا بالافراد الذهنية ومعنى
قوله التي يتأدى بها امر في الخارج الذي يحصل ان يتصف
بها امر حال وجوده في الخارج فهو ايضا صفة كاشفة
للمعقولات الاولى فيندرج فيها الاحوال الخارجية ولوازم

الماهية وكذا يندرج في الاضافة اذا اتصف بها الماهية باعتبار
الوجود الخارجي سواد قبل تحققها في الخارج اولا وكذا المعدوم
المتعقل في الدرجة الاولى كمفهوم العنقاء اذ يمكن ان يتصف
به الموجود الخارجي كيف وقد عدوه من الكلي الممكن الافراد
واعلم انهم عدوا الشيئية والوجود والامكان ونظايرها
مثل الماهية والامتناع والعدم في المعقولات الثانية وقال
العلامة الشريف في حاشية التجريد ما حاصله ان الشيئية الم
المعدودة من المعقولات الثانية هي الشيئية المطلقة فان
ما وجد في الخارج فهي اشياء مخصوصة ولا تخيلنّ في وهمك
ان الحيوان المطلق ايضا لا يوجد في الخارج وما وجد فيه
فهو حيوانات مخصوصة فيلزم ان يكون من المعقولات الثانية لان
الحيوانية ليست مما يتعقل الا عارضا لغيره فانما علمت هو جسم
طبيعي وما يتفق في الوجود الا المادة قلت لا يلزم من الافتقار
الى المادة في التعقل ان لا يتعقل الا عارضا لغيره لا يقال ان
الشيء والممكن والموجود ونظايرها كيف يعد من المعقولات
الثانية مع وجود افرادها في الخارج كيف وقد قسموا الموجود
الى الخارجية والذهنية وكذا الشيء لانا نقول كون مفهوم من
المعقولات الثانية وعارضا لحصص الاشياء في العقل لا
ينافي ان يكون له فرد موجود في الخارج يحمل عليه مواطاة
فيكون باعتبار تلك الحصص من المعقولات الثانية وباعتبار
الفرد موجودا خارجيا صرح به العلامة الدواني والمحقق في توقيف

المنطق

المنطق باعتبار الجهة الوحدانية المنطق قانون بل قوانين
لكل مسئلة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين الاكتساب
لا كما اشتهر فاطلاق القانون على المنطق تعبير عن الكل باسم
الجزء وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لاشتراكها
في جهة وحدة تضبطها وتجعلها كشيء واحد والقانون في
الاصطلاح قضية كلية تستنبط منها احكام جزئيات موضوعها
اي يتعرف منها القضايا التي حكم فيها على اخص من موضوعها
بان يجعل موضوع تلك القضايا محكوما عليه لموضوع تلك القضية
ويجعل صغرى وتلك القضية كبرى هذا هو المراد بقولهم
القانون امر كلي ينطبق على جزئياته هو ويسمى تلك القضايا
فروعا ومسائل واجناس تلك القضية يسمى قانونا لكون نفس
رأس العلوم بان مسائل العلوم موجبات حملية كلية في
حكم بان مهملات العلوم كليات فالمراد بجزئيات موضوعها
جزئيات لها زيادة ملابسة بموضوعها بان يتوقف تحققها
وصدقها على وجود تلك الجزئيات فخرجت السوالب والشرطيات
اما السوالب فلان صدقها لا يتوقف على وجود جزئيات
موضوعها وهذا هو المراد بقولهم السالبة لا تستدعي وجود
الموضوع والموجبة تستدعيه والا فالموجبة الكلية
الكاذبة ايضا لا تستدعيه واما الشرطيات فلانه لا موضوع
لها حتى يكون لها جزئيات فالمسائل التي يترائى من ظواهرها
انها شرطية او سالبة فمتأولة كما وقع في عبارة

عبارة

عبارة النية اذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام فالواجب
تقديمه ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فهذا سميت
القضية الكلية قانونا لانه في اللغة اسم للمسطر واما في المتوسل
الى تحصيل الامور المنتشرة على الاستقامة وقد يقال لها
ضابطة ايضا لانضباط احكام الامور المنتشرة التي
هي جزئيات موضوعها فيها والاصل ايضا باعتبار انها اصل
تلك الاحكام ومنشاؤها وقاعدة لكانها قاعدة الشجر و
هولاء القضايا اغصان وفروع لها فهو القانون يعرف به الى
بالتفصيل ومفصلة صحيح الفكر الجزئي الوارد على المفكر الناظر
في مادة مخصوصة وفاسده لكون الفكر المطلق موضوعا لتلك
القضايا المسمات بالقوانين اذ لا يكفي الفطرة الانسانية
لمعرفة صحة الانظار الجزئية وفسادها والا لما وقع الخطاء
عن العقلاء الطالبين للصحيح الهاربين عن الخطاء والغلط
وضبط الانظار الجزئية ومعرفة احوالها والبحث عنها مفصلة
متعسر بل متعذر لكثرتها بل لعدم تناهيها اذ الافكار الجزئية
يتزايد يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشخاص فالمقصود
الاصلي معرفة احوال الافكار الجزئية بتفاصيلها اذ هي المقصود
للناظر المفكر لكن لما لم يتيسر للقوم البحث عن احوالها مفصلة
لما ذكر من التعذر وعدم كفاية الفطرة الانسانية لذلك
وضعوا قضايا كلية حكموا فيها على جميع جزئيات موضوعها واثبتوا
لها محمولات بدلائل فصارت قضايا كسبية موضوعاتها

المعلومات من حيث انها موصلة ومحمولاتها اعراضه ذاتية ليتوسل بتلك
القضايا الى معرفة تلك الاحوال المقصود واستخراجها الى العقل عند
ما مس الحاجة اليها فجاء المنطق قوانين متعلقة بالاكتساب
يعرف منها صحة الافكار الجزئية الواردة المتكررة الناظر
فكل فكر لا يتزن بهذا الميزان فهو فاسد العيار وبهذا الا
عتبار ربما يسمى هذا العلم ميزانا فالمنطق وان وضعت
آلة للعلوم الحكمية لكن لا يختص آليته بها ولا اختصاص لها
في نفسها بعلم دون علم كيف ما من علم الا وافتقاره اليه
بين لا يدفع ومشاهد لا ينقطع بل يعم نفع العلوم العبادية اذ
ما من مطلوب الا وقد يحتاج تحصيله على وجه الصواب الى استعمال
المنطق فان وقع بدونه فقرينة من غير رام ومن ههنا
تطابقت الاراء وتصادمت العقول والاهواء ان تعلم
المنطق فرض على كل مسلم والفكر عند المتقدمين
مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به نحو المعقولات
لتحصيل مبادئ مناسبة ونهايتها حصول المبادئ و
حركة من المبادئ الى المطلوب بترتيب تلك المبادئ و
نهايتها حصول المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم
للحركة الثانية لكن ذهب الامام الرازي ان الفكر هو الامور
المترتبة لكن القول لم يتلقوه بالقبول وان وافق القول
باشتمال التعريف على العلل الاربع فللفكر مادة هي الامور المعلومة
وصورة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة لتلك الامور وصحة

استلزامه

والحدث سلا استلزامه للمطلوب وهو منوط بصحة المادة
والصورة معا اذ لو فقدتا او فقدت احديهما فقد
الفكر ولم يستلزم المط وصحة المادة كونها مناسبة وصحة
الصورة كونها جامعة للشرائط المعتبرة في باب الايصال
والمتكفل لتحصيل هذا الامر الخطير كما ينبغي بالقياس الى
الذكي والغبي انما هو هذا الفن طوبى لمن له فيه حظ
اوفى ويد طولى اللهم اجعلنا من الراسخين فيه
واجعله لنا ذريعة للنيل الى مآربنا وكافة مطالبنا
ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم و
بيان موضوعه بينا قال الى معرفته برسم اراد الله
ان يشير الى رسمه ايضا قد يكون منبئا الى معرفته
موضوعه وغايته فقال فاندرج في التعريف الاول
الكاين باعتبار الجهة الوحدة الذاتية معرفة الموضوع
على المذهبين اي التصديق بموضوعية موضوع المنطق
حيث حصل من التعريف مقدمة هي ان المعلومات
او المعقولات الثانية ما يبحث عن عوارضه الذاتية
ولنا مقدمة من الخارج هي ان ما يبحث في العلم عن عوارضه
الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيحصل من هاتين المقدمتين
التصديق بموضوعية الموضوع المنطق اي التصديق
بان المعلومات او المعقولات الثانية موضوع المنطق او
موضوع المنطق المعلومات او المعقولات الثانية فالموضوع

اما موضوع او محمول فالتصديق بهلية ذات الموضوع وهو
صوفية من مقدمات الشروع وتصوره من المبادي التصورية
التصورية وتصور مفهوم الموضوع الخ ما يبحث في العلم
عن عوارضه الذاتية لكونه موضوع العلم اوجه محمولها
فيها امور اربعة ربما يقع بينها اشتباه فلا يكونوا من
المشتبهين الى بطلان خبطه عشواء والراكبين شططا
وفي التعريف الثاني اندرج معرفة الغاية اي التصديق
بغاية الفن اذ حصل منه ان معرفة صحة الفكر وفساده
مما يترتب على المنطق فكل ما يترتب على الشيء وهو غاية
ذلك الشيء فيفيد ان معرفة صحة الفكر وفساده غاية
المنطق فعلم ان المراد باندراج التصديق بالموضوع
والغاية في التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق
بواسطة حصول معرفة كلية من التعريف صالحة لان يجعل
احدى مقدمتي الدليل المستلزم اياه لا ان نفس التعريف
يحصل التصديق المذكور حتى يراد انه يلزم اكتساب
التصديق من التصور على ان ذلك مما لم يتم برهان على
امتناعه ولما كان القدماء يذكرون في صدور الكتب
ما يسمونه بالرؤوس الثمانية وكان منها القسمة اي بيان
اجزاء العلم وابوابه ليطلب المتعلم فكل باب منها ما يليق
به ولا يضيع وقته في تحصيل مطالبه اراد الشارح
ان يذكر منها تلك الرؤوس القسمة لكن ما لا يدرك كله لا

يترك

١٨

لا يترك كله فقال ثم نقول لما كانت الغرض من تدوين
المنطق معرفة الناظر المفكر صحة الفكر الجزئي الوارد
عليه الحاصل في النظر في مبادي معينة ومواد مخصوصة
والفكر الجزئي اما لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية
اي المجهولات من جهة التصور والمجهولات من جهة التصديق
لان المكتسب هو المجهول من جهة التصور او من جهة التصـ
التصديق لا التصور والتصديق لانهما قسم من العلم
الذي عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل
فالاكتساب بهما تحصيل الحاصل فالغرض من المنطق في
الحقيقة بيان جميع افكار الجزئية الموصلة الى
المجهول لكن لما كان بيانها على الوجه الجزئي متعذرا
لكثرتها وعدم انضباطها الا انه كانت مع تلك الكثرة
راجعة الى نوعين فارادوا بيانها على الوجه الكلي ليتوصل
الى معرفة احوال الجزئية حين مساس الحاجة اليها فلاجرم
حصروا تلك الافكار الموصلة في النوعين احدهما الموصل
الى المجهول التصوري وثانيهما الموصل الى التصديقي ليس
يتيسر لهم بيانها على الوجه الكلي المضبوط كان اي
حصل للمنطق طرفان يبحث في احدهما عن الاحوال الا
فكار الموصلة الى المجهول التصوري وفي الاخر عن احوال
الافكار الموصلة الى المجهول التصديقية فطرف الفن طائفة
من مسائله يبحث فيها عن احوال الشيء او الاشياء متناسبة

فتلك الطرفان التصورات والتصديقات اي احدهما المسائل
المتعلقة بالمعلومات التصورية والآخر المباحث المتعلقة
التصديقية لان التصور لا يستفاد من التصديق وما
بالعكس في التصورات والتصديقات يعني المتصورات
والمتصدقات بهما اي المسائل تعبير اعن الشيء باسم
اشرف اجزائه وهو الموضوع والمسائل ولكل واحد
منهما اي من المتصورات والمتصدقات بهما او
من الطرفين مباد وهي تطلق على ما يبدأ به في اوائل
الكتب قبل الشروع في الفن لارتباطه به في الجملة فهي
اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا
او على وجه كمال البصيرة او وفور الرغبة في تحصيله واما
المقدمة بمعنى ما يعين في تحصيل الفن لكنها اعم من المبادي
وقد يطلقون المبادي على ما يعدونه جزء من العلوم
في قولهم اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات اي ما يلحقها
والمبادي والمسائل ويريدون بها حدود الموضوعات
واجزائها واعراضها والمقدمة البينة او المبينة ههنا كالتي
في علم آخر يتركب منها الادلة المستعملة في العلوم لاثبات
مسائلها ويطلق على ما يتوقف عليه الشيء ذاتا او تصورا
او شروعا وهذا اعم مما يعد جزء من العلوم لتناولها
معرفة الغاية وتصوره بوجه ما او برسم وتطلق على
معنى آخر وهو المراد ههنا وهو ما لا يكون مقصودا بالذات

في الفن

في الفن على معنى ان لا يكون معرفة احواله والنظر
فيه مقصودا اوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن
عليه بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة
بها مقصودا اصليا من الفن لكون مسائل الفن
كلها مقصودة بالذات فيه كالكليات الخمس فان
معرفة احوالها والنظر فيها ليس مقصودا اصليا
من المنطق كما ان الكل منها مبادي فلذلك ليست
مقاصد كما قال ومقاصد فهي ما يكون النظر في احواله
والبحث عن اعراضه مقصودا اوليا في الفن لترتب
غاية الفن عليه بلا واسطة كالقول الشارح
والحجة فان غاية المنطق التي هي العصمة انما تترتب
على معرفة احوالهما اذ المقصود معرفة صحتهما وفسادهما
لكونهما موصلين بلا واسطة بخلاف الكليات
والقضايا فان النظر فيهما ليس لكونهما من اجزائها
فكان بهذا الاعتبار اقسامه اي اقسام الفن
اربعة المباديين والمقاصدين مبادي التصورات
اي المبادي الكائنة في جانب التصورات
اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية الكليات
الخمس لتوقف القول الشارح الذي مقصود بالذات
عليها كذا اقسام الفن المسائل المباحثة

عن الكليات الخمس واما المبادي فهي انفسها لا مباحثها
كما ظن ومقاصدها اي المقاصد في جانب التصورات
اقوال الشارح بل الاقوال الشارحة فاحد اقسامه ايضا
المباحث المتعلقة بالقول الشارح والمقاصد نفسه
لا مباحثه ومبادي التصديقات اي المبادي الكائنة
في جانب التصديقات اي المباحث المتعلقة بالمعلومات
التصديقية القضايا بانواعها واحكامها اي العكس
والنقيض ولوازم الشرطيات وسميت به احكام
القضايا لانها يحكم على القضايا باحكام باعتبارها
فيقال النقيضة الموجبة الجزئية عكس الموجبة
الكلية وان صح ذلك وانما افردها بالذكر مع اندراجها
في القضايا لانهم كانوا يجعلون الاحكام في
باب مقابل لباب القضايا ولما جعلها ههنا
للمناسبة اراد التنبيه على ذلك فلم يكتف بذكر
القضايا مع شمولها للاحكام فاحد اقسامه
المباحث المتعلقة بالقضايا واحكامها اي
الموضوعات المذكورة في هذه المباحث انواع
القضايا واحكامها فلا يرد انه لا يحسن التقابل
بين القضايا واحكامها لان القضايا موضوع
حقيقي لهذه المباحث وليس احكامها مو

موضوعات حقيقية لشيء من المباحث ومقا
صدها اي من حيث التصور واما المقسم عن
الاقسام ولا يختلج في وهمك ان القياس
مطلقا من مقاصد الفن في جانب
التصديقات وينظر في احوالها بلا الا
عتبارين فلا وجه للتخصيص لان مباحث
الصورة بلغت في الكثرة مبلغا كانها
المقاصد فقط وبما حققنا من معنى المبادي
والمقاصد وبيان المراد من العبارة الى
الصيغة ههنا ظهر ان ما اورد بعض من تصدى
لشرح الكتاب فبعيد عن الحق ومنحرف عن
سمت الصواب وان قرب مما ذكرنا
تارة لكنه بعيد عنه اخرى بمراحل ولا تتبع
الهوى بعد ما جاءك الحق فالحق احق بالا
تباع وان لم يسلك الله اتباع فلنقتصر على
هذا القدر مصليا على خير البشر ولولا
تراكم العلائق وتلاطم العوائق لشرحت
الكتاب الى اخره ورفعت الحجاب
وميزت القشر عن اللباب على
ان هم المحصلين متقاعدة وعزائمهم متقاصرة

حامداً لله ومصلياً على رسوله وآله أجمعين

تمت الرسالة المحمدية الأمينية بعون الله الملك

المنان حرر في بلد سوس

عصمه الله من شر

الشيطان

الوسواس

تمت

م



